الموقف الفرنسي من الاحتلال البريطاني للموصل عام ١٩١٨م

د. عثمان فتحي صالح حمدي
معهد إعداد المعلمين نينوى

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

تعد قضية الاحتلال البريطاني للموصل عام ١٩١٨ بعد توقيع هدنة (مودروس) **Mudros** واحدة من الأحداث المهمة التي أثير حولها جدلا كبيرا وطرحت نفسها بقوة على المسرح السياسي بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى مباشرة، كما أنها تعكس إلى حد كبير طبيعة المصالح التي تحرك الدول الكبرى، وتدفعها لتأمينها بعيدا عن الاتفاقيات والمعاهدات التي تعقدها حتى مع حليفاتها من الدول الاستعمارية الأخرى التي تقتضي الضرورة تعاونها معها في مرحلة معينة من مراحل التاريخ.

فبعد أن وجدت بريطانيا أن مصالحها وأطماعها في المنطقة العربية التي كانت خاضعة للسيطرة العثمانية ستصطدم بمصالح وأطماع فرنسا، اضطرت للدخول معها في مفاوضات سرية للتوصل إلى اتفاقية للتوفيق بين مصالحهما وأهدافهما، وبالفعل توصلت الدولتان إلى اتفاقية عرفت باسم (سايكس – بيكو) في السادس عشر من أيار عام ١٩١٦ التي أرست أسس المصالح الإستراتيجية السياسية والاقتصادية للدولتين على حساب الآمال والمصالح القومية للعرب.

وعلى الرغم من توقيع الدولتين لهذه الاتفاقية التي كان من بنودها إدخال جزء من ولاية الموصل في منطقة النفوذ الفرنسي، إلاّ أن بريطانيا كانت تبحث عن وسيلة تعدل بها بنود الاتفاقية بما يحقق لها أهدافها في ضم مدينة الموصل الغنية بالنفط إلى مناطق نفوذها وسيطرتها.

لم تكن الموصل بعيدة في اهميتها الاقتصادية والتجارية عن الفرنسيين فقد دونت الكي دروسي (Le Quai Dorsay) الموظفة في وزارة الخارجية الفرنسية تقارير عديدة عن الثروة النفطية التي تحتويها آبار الموصل قبل أن تنشب الحرب العالمية الأولى، وعندما قامت هذه الحرب وما سببته من استهلاك كبير وحاجة الى النفط ازدادت شهية الفرنسيين وقناعتهم بأهمية هذه المنطقة وضرورة الحفاظ عليها.

وبالمقابل اثر حجم المصالح البريطانية وطبيعتها، ومدى حاجة بريطانيا الى العراق على نتائج الحوار والجدل بين المسؤولين البريطانيين الذين تداولوا في مصير العراق، وماهية المصالح الأساسية فيه، والسبيل لبلوغها والذود عنها، فأفضى الآمر الى آن تتغلب وجهة النظر القائلة بضرورة أن تمد بريطانيا نفوذها إلى العراق برمته، وان العراق لا يمكن الدفاع عنه بالاحتفاظ بالمنطقة الجنوبية منه فحسب، بل لا مفر من بلوغ الحد الأقصى من حدوده الطبيعية.

كان من الطبيعي أن لا يبرز هذا الاختلاف في وجهتي النظر البريطانية والفرنسية حول الموصل على السطح أثناء الحرب العالمية الأولى بسبب حاجتهما الى التحالف وتوحيد جهودهما ضد العدو المشترك المتمثل بدول الوسط، إلاّ أن انتهاء الحرب بانتصارهما دفع بهذه المشكلة الى البروز والظهور مجددا، وتطلب ذلك حسمها على حساب احد الفريقين، وقبل ذلك على حساب العراق الذي تغلبت وجهة نظر حكومة الهند البريطانية في ضرورة حكمه بصورة مباشرة، وإلحاقه ببريطانيا إلحاقاً كاملا.

اقتضت طبيعة البحث تقسيمه الى عدة مراحل، تناولت المرحلة الأولى احتلال القوات البريطانية بقيادة الجنرال (مود) بغداد في الحادي عشر من آذار عام ١٩١٧ وتقدمها نحو الموصل واحتلالها بعد توقيع هدنة (مودروس) بدون مقاومة تذكر استنادا الى التفسير القانوني لنصوص الهدنة التي أعطت الفاتح الحق في احتلال النقاط الإستراتيجية المهمة من الوجهة العسكرية لحماية المناطق المحتلة.

وتناولت المرحلة الثانية الأسباب السياسية والعسكرية والاقتصادية التي دفعت بريطانيا لاحتلال الموصل بعد توقيع الهدنة وموقف فرنسا من ذلك، وسعيها لضمان مصالحها فيه، لاسيما مصالحها النفطية.

وتطرقت المرحلة الثالثة الى ما تمخض عنه مؤتمر (سان ريمو) الذي عقد في الخامس والعشرين من نيسان عام ١٩٢٠، من إقرار للانتدابات العامة التي توصل إليها مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩، وخضوع العراق للانتداب البريطاني، كما تناولت هذه المرحلة المفاوضات النفطية التي جرت بين بريطانيا وفرنسا من اجل اعتراف الأخيرة بضم الموصل الى بريطانيا مقابل حصولها على نسبة معينة من نفطها، وموقف الولايات المتحدة الأمريكية من ذلك ومساومتها التي أسفرت أخيراً عن مشاركة شركاتها النفطية في الحصص النفطية على حساب ثروة العراق الوطنية وثبتت في خاتمة البحث ابرز الاستنتاجات والنتائج التي توصلت إليها. وختاما أتمنى أن ينال بحثي هذا القبول والإحسان.

– الاحتلال البريطاني للعراق (احتلال بغداد)

شجع احتلال القوات البريطانية للبصرة (البوابة الإستراتيجية للعراق) في تشرين الثاني عام ١٩١٤ الاندفاع نحو دخول بغداد تمهيدا لضمه الى النفوذ البريطاني، وتجلى ذلك واضحا عندما أرسل برسي كوكس رئيس الحكام السياسيين في الخليج (**Persy Cox Chief Political Staff**) برقية الى نائب الملك في الهند بعد احتلال البصرة مباشرة قال فيها "ان من الصعوبة بمكان تغاضي اخذ بغداد"[١].

دفعت مجموعة من العوامل بريطانيا للتفكير جديا باحتلال بغداد، يقف في مقدمتها أن العراق لا يمكن الدفاع عنه عن طريق الاحتفاظ بالمنطقة الجنوبية منه فقط، وإنما لابد من تعزيز قوة القطعات البريطانية عن طريق بسط نفوذها على العراق بأسره[٢]. كما أن لبغداد أهمية كبيرة بوصفها مركزا تموينيا للعثمانيين، وبالإمكان اتخاذها قاعدة للتسلل الى مناطق العراق الأخرى، والاهم من ذلك تخوف بريطانيا من زحف روسيا من الشمال نحو بغداد واحتلالها من قبلهم[٣].

أضحى التقدم على بغداد أمراً واقعا وتم تكليف الجنرال جون نكسن (**John Nixon**) القائد العام للقوات البريطانية لتنفيذ هذه المهمة بعد أن وعدته الحكومة البريطانية بإرسال الإمدادات له من الجيوش البريطانية الموجودة في الهند [٤].

تزامن قرار الزحف على بغداد مع الإخفاقات التي حلت بالحملتين البريطانيتين على جبهتي غاليبولي والبلقان[٥]، لذلك كان البريطانيون حريصين على نجاح حملتهم السريع على بغداد ليعوضوا إخفاقاتهم في الجبهات الأخرى، وقد كتب نائب الملك في الهند إلى أوستن شمبرلن (**Oston Chemberlen**) قبل أن تبدأ الحملة بأن الهجوم الناجح على بغداد سيترك أثراً كبيرا في الشرق الأدنى، وخصوصا في إيران وأفغانستان وعلى حدود الهند، واستطرد قائلا " إن الاستيلاء على بغداد سيؤدي إلى نسيان الإخفاقات الانكليزية في الدردنيل" [٦]، لذلك فلا غرو أن ترمي بريطانيا بثقل كبير من اجل احتلال بغداد التي من دونها ومن دون ضم الجزء الأكبر من الموصل" [٧]، لم يكن بالإمكان تحقيق أهدافها.

تهيأ الجنرال (نكسن) للحملة وأكد أن ما لديه من قوات تكفيه للزحف إلى بغداد والقيام بالمهمات المطلوبة منه، إلاّ أنه لم يلبث أن تحمل سوء تقديراته، عندما حوصرت قواته في مطلع كانون الأول عام ١٩١٥ في منطقة (الكوت)، وبعدها بخمسة أشهر استسلم (١٣٣٠٩) ضابطا وجنديا مع قائدهم الجنرال طاو زند (**Townsend**) إلى القوات العثمانية التي كان يقودها خليل باشا والي بغداد وقائد الجيش العثماني في العراق[٨].

دفعت الكارثة العسكرية التي حلت بالقوات البريطانية في الكوت الى إجراء تغيرات جذرية في نمط وأسلوب وقيادة العمليات الحربية في العراق، فتم تشكيل لجنة خاصة للتحقيق في أسباب الاندحار البريطاني وتوصلت إلى أن المسؤولية الأولى عن ذلك يتحملها الجنرال (نكسن) بسبب تفاؤله الواثق الذي قاد إلى هذه الكارثة العسكرية[٩]، فتم تغييره بالجنرال ستانلي مود (**Stanly Maude**) الذي تولى قيادة القوات البريطانية في بلاد مابين النهرين كما أنيطت سلطة الإشراف العام على الحملة في العراق بوزارة الحرب[١٠]، وكان الأمل يحدو بالمعنية بان مثل هذه التغيرات ستفضي الى نتائج سريعة لصالح القوات البريطانية توقف

الخسائر التي منيت بها القوات البريطانية في معركة الكوت وإعادة سيطرتها على الكوت، فضلا عن قطع الطريق أمام احتمال استيلاء الروس على بغداد من الشمال[١١].

لذلك صدرت الأوامر إلى الجنرال مود لترتيب أوضاعه العسكرية وتعزيز مواقعه الأمامية والتقدم نحو بغداد وبالفعل بدأ مود في العاشر من كانون الأول عام ١٩١٦ عملياته العسكرية التي استهدف من خلالها تطهير الضفة اليمنى من نهر دجلة حتى مدينة الحي من القوات العثمانية، واستطاع تحقيق ذلك بنجاح، ثم عبر في الرابع والعشرين من شباط ١٩١٧ الى الضفة اليسرى من نهر دجلة متعقبا فلول العثمانيين المنسحبة نحو بغداد وبعد توقف قصير لأغراض التموين وإعادة التنظيم، استطاع الجنرال مود من دخول بغداد في الحادي عشر من آذار عام ١٩١٧[١٢].

كان دخول القوات البريطانية الى بغداد بدون مقاومة تذكر إيذاناً ببدء مرحلة جديدة قربت من احتلال العراق برمته من قبل بريطانيا، واثر دخول بغداد اصدر الجنرال مود في التاسع من مايس ١٩١٧ منشورا[١٣]، أعلن فيه ان القوات البريطانية لم تأت الى العراق فاتحة بل محررة، ودعا الى معاضدة ممثلي بريطانيا الذين يتولون إدارة بلادهم ولم يتضمن المنشور الذي استهدف كسب العراقيين ومنعهم من مقاومة المحتلين الجدد أي إشارة إلى مستقبل العراق السياسي لان ذلك لم يكن ضمن المنهج البريطاني المرسوم[١٤].

أثير جدل كبير حول مضمون المنشور الذي أذاعه الجنرال مود ولاسيما في مجلس العموم البريطاني الذي عد إصداره لا يتلاءم مع الظروف القائمة، كما أن نائب الملك في الهند أبدى مخاوفه من أن بعض بنوده قد تؤدي في المستقبل الى اتهام بريطانيا بنقضها للتعهدات التي وردت فيه، وطابق رأي وزارة الحرب (**War Office**) رأي حكومة الهند، ومع ذلك فان الحكومة البريطانية رأت في تلك الفترة من الحرب أن إتباع سياسة ودية يرضى عنها العرب أمر مرغوب فيه، لذلك دعت الى تشكيل لجنة للنظر في مضمون المنشور، بعد خشيتها من عدم امكانية الايفاء بالوعود المتعلقة بالفقرات التي تمنح العراقيين الاستقلال والتحرير التام لبلادهم والحكم الذاتي وادارة شؤونهم بانفسهم وعدم ايفائها بذلك يجعل بريطانيا متهمه بنقضها لتعهداتها[١٥].

وعلى أية حال فأن هذا المنشور لم يغير شيئا من موقف العراقيين إزاء الاحتلال البريطاني، لذلك كانت الاستجابة ضعيفة لأنه لم تتضح لهم بعد سياسة بريطانيا ونواياها الحقيقية، كما أن الخوف من عودة الاحتلال العثماني ثانية كانت واردة لهم، فضلا عن سوء المعاملة التي عومل بها العراقيون من قبل الجانبين العثماني والبريطاني أثناء حصار الكوت جعلهم لا يثقون بالطرفين(١٦). ولم يرحب بدخول القوات البريطانية الى بغداد سوى اليهود الموجودين فيها، إذ قدم رئيس طائفتهم التهاني للمسؤولين البريطانيين اثر دخولهم مباشرة، فضلا عن تبرع قسم منهم باستعداده لبناء مستشفى للجيش البريطاني وللجاليات البريطانية في العراق(١٧).

شكل احتلال بغداد بداية مرحلة جديدة من السياسة البريطانية في العراق، لان احتلال بغداد أنهى المرحلة الصعبة التي رافقت سير الحملة البريطانية من الجنوب حتى العاصمة العراقية، لذلك كان التقدم نحو الشمال أكثر سهولة، ولم يحتج الى وقت طويل للوصول الى أهدافه، فسعى القائد الجديد الجنرال وليام مارشال (W.Marchal) الذي خلف الجنرال مود في قيادة القوات البريطانية اثر وفاة الأخير في التاسع عشر من تشرين الثاني عام ١٩١٧بمرض الكوليرا الى الوصول للزاب الصغير قبل حلول فصل الصيف لينزل ضربته بالعثمانيين ويحتل الموصل في الخريف(١٨).

وحسب الخطة المرسومة لها تقدمت القوات البريطانية نحو الشمال، فتم احتلال كفري و الطوز وكركوك بنجاح بعد مقاومة ضعيفة أبدتها القوات العثمانية، ولم تشهد قوات الطرفين معارك شديدة إلاّ في جبل مكحول بجانب نهر دجلة، حيث نشب هناك قتال ضار تم فيه تدمير واستسلام معظم المتبقين من الجيش العثماني السادس(١٩).

احتلال مدينة الموصل من قبل القوات البريطانية

وصلت القوات البريطانية في الأول من تشرين الثاني ١٩١٨ الى ناحية حمام العليل الواقعة على بعد (١٢) ميلا جنوبي مدينة الموصل، وتزامن وصولها مع عقد هدنة مودروس التي وقعت بين الحلفاء ودول المحور، وبسبب ذلك أبرقت وزارة الحرب البريطانية الى الجنرال مارشال في الأول من تشرين الثاني نبأ عقد الهدنة، إلاّ أنها لم ترسل له التفاصيل الخاصة بها،

فاستغل مارشال ذلك ليوعز الى الجنرال كاسلس (KASLES) لكي يزحف نحو مدينة الموصل ويحتلها بحجة أن العثمانيين لم ينسحبوا منها، وان هناك خطرا من وجود عناصر تثير الاضطراب وتعبث بالأمن والقانون[٢٠]، ويتضح من ذلك أن البريطانيين كانوا مصممين على احتلال الموصل بأي شكل من الأشكال حتى لو اضطرهم ذلك الى خوض القتال مع القوات العثمانية التي كانت تحت قيادة علي إحسان باشا[٢١]، لذلك طلب البريطانيون من الأخير سحب قواته الى خارج الموصل مسافة خمسة أميال على الأقل، وان يتركوا في المدينة قوة كافية لحفظ الأمن والقانون لحين دخول القوات البريطانية إليها، وعندما أبدى القائد العثماني رفضه الانسحاب من المدينة وتأكيده انه سيخلي التلال الواقعة جنوبا والمطلة على الموصل فقط، قابله الجنرال كاسلس واتفق معه على الخط الذي ستتقدم إليه القوات البريطانية، الذي لم يبعد عن المدينة سوى ميلين فقط[٢٢]. ولم تكد تمضي ساعات قليلة على هذه المقابلة حتى أرسل الجنرال مارشال تعليماته الصارمة الى الجنرال كاسلس على شكل برقية تضمنت ما نصه " تنص المادة (٧) من شروط الهدنة على ان للحلفاء الحق في احتلال أي نقاط إستراتيجية، لذلك أمرت وزارة الحرب باحتلال الموصل.. يجب تنفيذ هذا الأمر.. كما يجب مراعاة أن المادة (١٦) تنص على وجوب تسليم جميع الحاميات المرابطة في بلاد مابين النهرين (Mesopotamia) الى اقرب قائد حليف"[٢٣].

وعلى إثر ذلك تقدم الجنرال (كاسلس) بقواته واحتل النقاط المهمة والطرق المؤدية الى مدينة (الموصل)، وذهب في صباح يوم الثالث من تشرين الثاني لمقابلة علي إحسان باشا ليبلغه ضرورة إخلاء المدينة طبقا للمادتين السابعة والسادسة عشر من شروط الهدنة فرفض القائد العثماني تنفيذ ذلك، وأمر برفع الأعلام العثمانية على جميع المباني الحكومية فما كان على البريطانيين إلاّ إنزال العلم العثماني من على سراي الحكومة ورفع علمهم مكانه[٢٤].

كانت الحجة التي استند إليها القائد العثماني في عدم الانسحاب من مدينة الموصل رغم استلامه شروط الهدنة تقوم على أن المدينة وما حولها لا تقع في بلاد مابين النهرين، لذلك ليس هناك ما يدعوه لتسليم قواته التي هي جيش ميدان وليست حامية[٢٥]، وإزاء هذا الموقف عقد المسؤولون البريطانيون مؤتمرا في الموصل في السابع من تشرين الثاني ١٩١٨ حضره

الجنرال مارشال والسير ارنولد ولسن (A.Wiltson) وكيل الحاكم المدني العام في بغداد، ودعي إليه القائد العثماني علي إحسان باشا لمناقشته في تفسيراته لشروط الهدنة[٢٦]، وفي المؤتمر أعلن الجنرال مارشال انه ليس على استعداد لتقبل التفسيرات العثمانية وانه مصمم على الاستيلاء على السلطة في ولاية الموصل بأجمعها، وإذا ما قاوم القائد العثماني القوات البريطانية فأنه سيكون مسؤولاً عن إراقة أية دماء تسفك نتيجة لذلك[٢٧].وأملى الجنرال مارشال الشروط التي على القائد العثماني القبول بها وهي[٢٨]:-

١. إخلاء ولاية الموصل بأكملها خلال عشرة أيام اعتبارا من يوم الثامن من تشرين الثاني.
٢. السماح للقوات العثمانية بالاحتفاظ بما لديها من أسلحة ومعدات وذخيرة.
٣. تسليم المعدات الحربية التي في المخازن الى الجنرال فانسوا Vanso لقاء مستند.
٤. عدم السماح للأهالي بامصاحبة القوات العثمانية سواء كانوا من الموظفين أو من غيرهم.
٥. يجب تسليم جميع السجلات المدنية الى السلطات البريطانية سليمة وكاملة.
٦. بإمكان الموظفين المدنيين المختصين في الولاية البقاء على أساس أن يصرف لكل منهم نصف راتبه لحين حسم أمر مستقبل الولاية بصورة نهائية.
٧. تقديم قوائم كاملة بأسماء المناطق المختلفة من الولاية التي توجد فيها قطعات عسكرية أو قوات من الشرطة المستقلة.
٨. إصدار تعليمات إلى القائمقامين ومدراء النواحي في أرجاء الولاية لتحمل المسؤولية وحماية الأمن والقانون حتى يتمكن الموظفون الذين ستعينهم السلطات البريطانية استلام المسؤولية منهم.

احتج علي إحسان باشا على الشروط البريطانية التي أمليت عليهم[٢٩]، واعترض عليها بقوة، وبعد مناقشات طويلة مع الجنرال مارشال اضطر أخيراً إلى توقيعها على مضض، فبدأت القوات العثمانية بالانسحاب من المدينة باتجاه نصيبين، فدخلت القوات البريطانية الموصل في العاشر من تشرين الثاني ١٩١٨، وأصبح الكولونيل ليجمن (Leachman) حاكما سياسيا

وعسكريا للموصل بعد أن غادرها العثمانيين الى غير رجعة[٣٠]. وهكذا احتلت الموصل من قبل بريطانيا تعبيرا عن رغبتها في ضمها الى سلطتها ونفوذها، وعدم التفريط بها للفرنسيين[٣١].

– الأسباب التي دفعت بريطانيا لاحتلال الموصل وموقف فرنسا منه

– الأسباب السياسية:

يعود الاهتمام البريطاني بمدينة الموصل الى ثلاثينات القرن التاسع عشر، فقبل تلك الحقبة لم تكن لبريطانيا مصالح مهمة فيها[٣٢]. كما نبه التوسع المصري في عهد محمد علي باشا (١٨٠٥–١٨٤٨) في بلاد الشام[٣٣]. وقرب الموصل من ميدان الصراع العثماني–المصري، فضلا عن تزايد النشاط الفرنسي في هذه المدينة، لاسيما في مجال التبشير، لذا تنبه البريطانيين إلى أهمية الموصل وضرورة إقامة تمثيل لهم فيها يكون بمثابة حلقة اتصال بين قناصل بريطانيا في الشام وقناصلها في العراق والأناضول[٣٤].

وفي كانون الأول ١٨٩٣ أسس البريطانيون أول وكالة قنصلية لهم في الموصل، وتم تعيين كريستيان رسام أول قنصل لها، وأصبحت هذه القنصلية تحت إشراف القنصل البريطاني العام في بغداد[٣٥].

ولم تهتم بريطانيا كثيرا بتمثيلها السياسي الدبلوماسي في الموصل لضآلة مصالحها هناك، وعدم وجود رعايا بريطانيين في المدينة حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، لكن موقفها بدأ يتغير منذ السنوات الأولى للقرن العشرين بسب تزايد نشاط ألمانيا في المنطقة، وتأسيس أول قنصلية لها في الموصل عام ١٩٠٥[٣٦]، فكلفت بريطانيا قنصلها هناك لجمع المعلومات عن النشاط الألماني فيها، ورفع التقارير الى مراجعه العليا[٣٧].

وعندما قامت الحرب العالمية الأولى حرصت بريطانيا على احتلال الموصل على الرغم من توقيعها معاهدة سايكس–بيكو[٣٨]، التي كان من بين بنودها دخول جزء من ولاية الموصل في منطقة النفوذ الفرنسية[٣٩].

ومع اشتداد أواصر الحرب حاولت بريطانيا التملص من التزاماتها التي نصت عليها سايكس–بيكو وفي مقدمتها قضية الموصل، لان الظروف التي نجمت عن توقيع سايكس–

بيكو قد تغيرت في نهاية الحرب لان بريطانيا حينما وافقت على التخلي عن الموصل لفرنسا كان ذلك بسبب التنافس الذي حدث بينهما وبين الروس الذين أرادوا إدخال الموصل في منطقة نفوذهم، ففضلت بريطانيا جعل الموصل من حصة الفرنسيين ولكن بعد قيام الثورة في روسيا عام ١٩١٧ تغيرت الظروف، ولم يعد الروس منافسين للبريطانيين في هذا الميدان، لذلك فهم أولى من الفرنسيين في حكم العراق بأسره، وبضمنه منطقة الموصل بعد أن زال الخطر في أرمينيا ولم يعد هناك ضرورة للتخلي عن هذه المنطقة لفرنسا[٤٠]. كما ان إصرار بريطانيا على إصدار التصريح البريطاني الفرنسي المشترك في الثامن من تشرين الثاني ١٩١٨ كان محاولة منها للتخفيف من القيود التي فرضتها سايكس–بيكو والعمل على حصر نفوذ فرنسا في أضيق دائرة ممكنة وتوريطها لتعديل الاتفاقية بما يحقق لبريطانيا استعادة الموصل منها[٤١]. ويشير اللورد كرزن على أهمية هذا التصريح بقوله " إن التصريح البريطاني–الفرنسي في مجمله حل الى حد كبير محل اتفاقية سايكس–بيكو، وانه من الأسلحة الهامة التي سيتسلح بها المندوبون البريطانيون عند معالجة تلك الاتفاقية " [٤٢].

ومن جانبه فقد أوضح لويد جورج (**Lioyd George**) رئيس الوزراء البريطاني عن رغبة حكومته في تعديل اتفاقية سايكس – بيكو عندما أشار إلى ذلك صراحة في كتابه المعنون "حقيقة اتفاقات السلام" قائلا "إن الحكومة البريطانية كانت مقتنعة بان هناك–على الأقل– نقطتين في اتفاقية سايكس – بيكو يجب أن يعاد النظر فيها، تتصل النقطة الأولى منهما بفصل الموصل عن بلاد ما بين النهرين" [٤٣]، وأوضح جورج أن فصل الموصل عن العراق يجزأ السيادة البريطانية ويضعفها لذلك دعا إلى تبني بريطانيا لخطة جديدة تقوم على أساس تأسيس إمبراطورية في الشرق الأوسط تضم جزيرة العرب والموصل وفلسطين والمنطقة الروسية الفارسية وحصة روسيا من أملاك الدولة العثمانية، فضلا عن ما كسبوه من مناطق في اتفاقية سايكس–بيكو[٤٤]، وهكذا أدى إصرار بريطانيا على احتلال الموصل وضمها الى نفوذها، وحمل فرنسا على الموافقة على ذلك كفيلا بتحقيق هدفها النهائي الذي تزامن مع تذرعها بان ضرورات إدارة العمليات العسكرية تدفعها للاحتفاظ بهذه المنطقة وعدم السماح لأي قوة أخرى أن تنافسها في ذلك بما فيها حليفتها فرنسا.

– الأسباب العسكرية :

يعد بعض المؤرخين أن هزيمة بريطانيا في معركة (الكوت) كان أحد الأسباب المهمة الذي دفع بها الى الاتجاه نحو فرنسا للاستعانة بها في الميدان الآسيوي[٤٥]، خاصة وإنها كانت تخشى اندحار القوات العثمانية أمام جيوش روسيا القيصرية، الأمر الذي يتيح الفرصة لهم للتقدم واحتلال الموصل وبغداد، وسيؤدي ذلك بالتالي الى ضياع الفرص البريطانية كلها من العراق وتهديد مناطق النفوذ البريطاني في الخليج العربي والهند في المستقبل، لذلك أرادت إغراء فرنسا على تقديم مساهمتها العسكرية في الشرق، فوعدتها بمنطقة واسعة منه، وعرضت عليها منطقة الموصل الغنية بالنفط"[٤٦].

استهدفت بريطانيا من وراء ذلك خلق دولة جاهزة (**Buffer State**) تتولى فرنسا حمايتها تقع بين الأراضي الروسية في الشمال وبين بلاد ما بين النهرين التي ستدخل المناطق الجنوبية والوسطى منها ضمن منطقة النفوذ البريطاني[٤٧]، ومن شأن تنفيذ ذلك خدمة الإستراتيجية البريطانية التقليدية القائلة بأن يجب أن لا تكون حدود برية مشتركة في آسيا بين بريطانيا وروسيا " [٤٨]، وذلك تخلصا من المنافسة الروسية ودفعا للخطر واحتمال الصدام العسكري الذي قد يتأتى من جرائها [٤٩].

إن هذه الأهداف التي توختها بريطانيا من وراء إعطاء مناطق معينة من الموصل لفرنسا فقدت قيمتها بعد قيام ثورة أكتوبر عام ١٩١٧ في روسيا، فتراجع الخطر العسكري الروسي المهدد للمصالح الإستراتيجية البريطانية، لذلك حرصت بريطانيا على التذرع بضرورة إدارة العمليات العسكرية لوحدها، واتخذت من هذا وسيلة لحمل فرنسا على التخلي عن الموصل [٥٠]، كما أن الإمبراطورية البريطانية هي التي تحملت وحدها عبء إسقاط الدولة العثمانية، إذ أن هذه الإمبراطورية استخدمت ما مجموعه (مليون وأربعمائة ألف جندي) وتحملت ما يقارب (٧٥٠) مليون جنيه إسترليني كنفقات حرب مع الدولة العثمانية في حين لم تكن الحكومة الفرنسية قادرة على الاشتراك في هذه الحملة إلاّ بجزء ضئيل جدا وذلك بسبب تركيز جهودها وقواتها في الجبهة الغربية، لذلك كانت بريطانيا وحدها هي التي تحملت عبء جبهة الشرق، مما دفعها للتمسك بمنطقة الموصل التي قدمت حتى احتلتها تضحيات عسكرية وبشرية غير

قليلة من اجلها [٥١]، ومهما يكن من أمر فقد احتل البريطانيين الموصل بعد اعلان الهدنة مع الدولة العثمانية مدعين ان المادة السادسة من شروط الهدنة تخولهم الحق في ذلك، وكان للاعتبارات العسكرية دور مهم في ذلك، لاسيما احتلالها لمنطقة (شهر زور) التابعة للموصل ذات المواقع الحصينة، والأهمية العسكرية الكبيرة في الدفاع عن حدود العراق وحماية هذه المنطقة الغنية بنفطها [٥٢].

– الأسباب الاقتصادية:

أضحت قضية النفط والسيطرة على منابعها واحدة من أهم القضايا التي أولتها بريطانيا اهتمامها الأكبر مع قرب نشوب الحرب العالمية الأولى، ففي أيلول ١٩١٣ ذكر (ونستون تشرشل) في البرلمان البريطاني بأن " الدولة التي في حيازتها اكبر التجهيزات النفطية سوف تكون قادرة ، مع بقاء كل شيء على حاله ، على بناء أقوى الأساطيل ووضع جميع متحديها في موقع التبعية " [٥٣]، واستطرد قائلا "إن سياستنا النهائية هي أن تصبح لنا الحرية المالكة والمنتجة المستقلة لتمويناتها، ثم يجب علينا أن نصبح المالكين أو على أية حال المسيطرين على مصادر جزء من تموين النفط الطبيعي الذي نحن بحاجة إليه " [٥٤].

وعندما اشتدت أوزار الحرب كانت شحه النفط تشكل قضية حادة وخطرة، حتى أدركت حكومة لويد جورج عندما استلمت السلطة عام ١٩١٦ في بريطانيا " أن مسألة النفط تثير قلقا عظيما"[٥٥]. لذلك قررت هذه الحكومة أن على بريطانيا أن تتربص الفرص لإخضاع الأقاليم النفطية إلى سيطرتها المباشرة[٥٦]. وبضمنها العراق وانبرى السياسيون البريطانيون للربط بين مبدأ السيادة وتحقيق النصر في الحرب العالمية الأولى والسيطرة على مصادر النفط، فظهرت أطروحاتهم التي أكدت جميعها على انه لن يكون في وسع بريطانيا الاحتفاظ بقدرة بحرية قوية وإمبراطورية متماسكة بشدة دون سيطرة متكافئة على النفط[٥٧]، ويكفي أن نذكر ان البروفسور كادمن (Kadmen) مستشار الحكومة البريطانية النفطي أشار بهذا الصدد الى ما نصه " لقد أدرك كل امرئ بأنه إذا أراد صيانة مواقفه المتفوقة في الحرب فانه من الضروري أن يتم تأمين تموين وافر من الوقود النفطي"[٥٨].

لم يكن التنافس البريطاني للاستحواذ على النفط يجري بعيدا عن المتحدين والمتنافسين الأقوياء الآخرين، مثل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها، ففرنسا كانت قد أدركت أهمية الحقول النفطية الموجودة في العراق ومنذ وقت مبكر، وجاء نشوب الحرب وما سببته من استهلاك كبير وحاجة الى النفط ليثير بدوره شهية الفرنسيين واندفاعهم للسيطرة على الإنتاج النفطي. ومما زاد في ذلك ما تعرضت إليه فرنسا في عام ١٩١٧ من أزمة نفطية، فأنشأت لهذا الغرض هيئة مختصة برئاسة عضو مجلس الشيوخ هنري بيرانجيه (H.Beranjeh) سميت باللجنة العامة للبترول وبدأت بتقديم التقارير الى الحكومة الفرنسية مؤكدة فيها أحقية فرنسا في المشاركة النفطية مع الدول الأخرى وبالأخص بريطانيا[٥٩].

أما الولايات المتحدة الأمريكية فلم تكن بعيدة عن ما تحتويه ينابيع النفط في العراق ولاسيما في ولاية الموصل التي تمكن الجيولوجيون تحديد مكانها قبل الحرب العالمية الأولى بقترة قصيرة[٦٠]. فعندما أثير عام ١٩٠٨ في البرلمان العثماني موضوع مد خط حديدي يمر عبر الأناضول ويصل كركوك مارا بالموصل حاولت شركة (وايت) الأمريكية اخذ مهمة تنفيذ المشروع على عاتقها، وبالفعل بعد عام من المفاوضات والاتصالات على مختلف الصعد حصلت الشركة من الحكومة الاتحادية على حق الامتياز الذي يقضي ببناء ميناء وثلاثة خطوط حديدية مع حق التنقيب على المعادن لمسافة عشرين كيلومترا على جانبي الخطوط الثلاثة[٦١]. إلاّ أن قيام الحرب التركية–الايطالية عام ١٩١١–١٩١٢ وحرب البلقان عام ١٩١٢–١٩١٣ والحرب العالمية الأولى، فضلا عن مقاومة الألمان والفرنسيين لهم حالت دون تنفيذ المشروع، وعلى أية حال فإنها بداية اهتمام الأمريكان المباشر بنفط المنطقة، والذي تحول فيما بعد الى مسابقة حاول المسؤولون الأمريكيون استغلالها في سياستهم النفطية تجاه الشرق الأوسط[٦٢]. وهكذا كان على بريطانيا أن تزيح عن طريقها كل القوى الكبرى، الطامعين والمنافسين المتحدين لها في إحدى مناطقها المهمة المتمثلة بالعراق، ولم تكن بريطانيا مستعدة للقبول بخطط وتقسيمات مرحلة ما قبل الحرب، بل بدءوا يخططون من اجل فرض سيطرتهم المباشرة وغير المباشرة على منطقة الشرق الأوسط بأكمله، ولم تعد مضامين (سايكس–بيكو) تشبع أطماعهم ولأنهم لم يروا فيها تناسبا (عادلا) مع واقع إمكاناتهم الجديدة وهذا ما جاء على لسان لويد جورج بعد الحرب مباشرة بقوله " إنها وثيقة سخيفة "[٦٣]، لاسيما

ما يتعلق منها بمسألة تخطيط الحدود بين مناطق نفوذ الدول المختلفة التي عدها خيالية غير قابلة للتنفيذ ويجب إعادة النظر بها بما ينسجم مع الظروف التي استجدت اثر اختفاء الدولتين الألمانية والعثمانية عن مسرح الشرق الأوسط، وبسبب زوال روسيا القيصرية من الوجود وقوة مركز الجيوش البريطانية في المنطقة[٦٤].

وهكذا يمكن القول بان بريطانيا لم تكن قادرة على التخلي عن منطقة الموصل لفرنسا نهائيا، لان رغبة كل المسؤولين البريطانيين اتفقت على ذلك، ويكفي أن نذكر أن لويد جورج أشار إلى ذلك صراحة عندما أكد أن ضم الموصل الى منطقة النفوذ البريطاني أمر مهم بسبب ثروتها النفطية " [٦٥]. ولذلك كان عليها أن تبحث عن تسوية ملائمة من اجل ضمان المصالح البريطانية أولاً والتوصل إلى حل ملائم مع فرنسا للوضع الناجم عن اتفاقية (سايكس–بيكو) وهكذا جاءت المساومة التي أجبرت فرنسا على التخلي عن الموصل مقابل حصولها على نسبة معينة من نفطها.

–موقف فرنسا من الاحتلال البريطاني للموصل

كانت فرنسا ترى في اتفاقية (سايكس–بيكو) الصك الوحيد الذي يحوي اعترافا صريحا من جانب بريطانيا بنصيبها في الأسلاب العثمانية، ومنها الموصل، وقد عبر عن وجهة النظر هذه وزير الخارجية الفرنسية (بيشون) (**Pichon**) في كانون الأول ١٩١٨ أمام مجلس النواب الفرنسي عندما قال "تعد هذه الاتفاقية المعقودة مع بريطانيا ملزمة لها ولنا، وان الحقوق التي اعترف لنا بها، والتي سوف نطلب تعميمها على المؤتمر (مؤتمر الصلح في باريس) أصبحت مكتسبة [٦٦].ولكن الحكومة الفرنسية أدركت بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى أن بريطانيا سوف لن تسلمها ما تم الاتفاق عليه في (سايكس–بيكو) لاسيما منطقة الموصل لأسباب عديدة يقف في مقدمتها أن الموصل من الناحيتين الجغرافية والاقتصادية جزء لا يتجزأ من بلاد مابين النهرين، وان بريطانيا قدمت أكثر من فرنسا لإسقاط الدولة العثمانية، فضلا عن ذلك فأن فرنسا خشيت من أن تتنكر بريطانيا لاتفاقية (سايكس–بيكو) وتعمل على إلغائها مستعينة على

ذلك بالرئيس الأمريكي ولسن وبقواتها التي كانت تحتل العراق وفلسطين احتلالا فعالا وبأصدقائها العرب " [٦٧].

إن الضعف النسبي للتغلغل الفرنسي في منطقة الشرق الأوسط بالمقارنة مع التغلغل البريطاني فيما عدا مناطق لبنان المسيحية التي كانت أوساطها المتنفذة تميل إلى الفرنسيين أكثر من غيرهم، وإدراك فرنسا استحالة تنازل بريطانيا عن الموصل دفع بها للتخلي عن الموصل مقابل السماح لشركاتها بالحصول على أسهم من النفط [٦٨]. ويعكس الكلام الذي أورده لويد جورج عن نتائج مفاوضاته مع جورج كليمنصو (George Kelmanso) ما يسلط الضوء عن موقف فرنسا وتنازلها عن الموصل لبريطانيا فقد قال ما نصه "عندما جاء كليمنصو بعد الحرب إلى لندن رافقته إلى السفارة الفرنسية.. وعندما بلغنا السفارة سألني عما أود الحصول عليه من فرنسا بشكل خاص، فأجبته على الفور أني أريد ضم الموصل إلى العراق، وان تصبح فلسطين من دان حتى بئر السبع تحت الحماية البريطانية، فوافق كليمنصو على ذلك بدون نقاش، ونحن وان لم نسجل اتفاقنا في أي مكان، فان كليمنصو تمسك به خلال المحادثات المقبلة بإخلاص" [٦٩].

أما وجهة النظر الفرنسية في أسباب موافقتهم على التنازل عن الموصل لبريطانيا فقد جاءت على لسان احد البرلمانيين الفرنسيين في معرض تبريره لموقف حكومته التي دافع عنها حينما أعلن أن كليمنصو كان عليه " أن يعدل اتفاقية سنة ١٩١٦ إذا أردنا الحصول على النفط، لان اتفاقية (سايكس –بيكو) كانت تعطينا الموصل بدون نفط وبتعديلها خسرنا الموصل ولكن حصلنا على النفط.." [٧٠].

عدّ أحد المؤرخين أن الصفقة التي تمت بين بريطانيا وفرنسا مقابل منطقة الموصل الغنية بالنفط كانت صفقة رابحة لبريطانيا، وان حكومة كليمنصو باعت الموصل من غير أن تنتبه إلى الثروة التي تفيض في أحشائها، فكان من نتيجة الغبن الذي أصابها تلك الحملة القاسية التي نددت بالمسيو كليمنصو ورجاله"[٧١]. وأشار احد القادة العسكريين الفرنسيين بأسلوب ساخر وهو ينتقد حكومته الفرنسية قائلا " إننا أضعنا من أيدينا بسبب أخطاء رجال حكوماتنا الذين تعاقبوا على الحكم منذ عام ١٩١٨ نفط الموصل " [٧٢].

وقيل ان كليمنصو نفسه ندم على توقيعه التخلي عن الموصل لبريطانيا، وصرح انه لو كان يعرف تماما عند توقيعه الاتفاق مع (لويد جورج) قيمة المعادن النفطية في الموصل لما فعل ذلك، ولكنه على أية حال أقدم على فعلته وحصل على نفطها دون أن يحصل عليها[٧٣].

– إقرار الانتدابات العامة وخضوع العراق للانتداب البريطاني

مؤتمر سان ريمو (San Remo) عام ١٩٢٠ وإقرار الانتداب البريطاني على العراق:

كانت مسالة تقسيم ممتلكات المانيا والدولة العثمانية من اهم القضاية التي اثيرت في مؤتمر الصلح بباريس عام ١٩١٩ ،وقد توصل الاربعة الكبار (The big four)(٧٥)، الى حلٍ لنقاشاتهم عن طريق اقتراح ماعرف بفكرة (الانتداب) التي وضع أسسها ممثل جنوب إفريقيا (ايان سموتس) (A.Smuts) [٧٦] ، وقد اصبح هذا الاقتراح أساسا للمادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الأمم الذي صاغ وفرض نظام الانتداب [٧٧]، الذي لم يكن في جوهره سوى وسيلة لتقسيم البلدان المحتلة بين المنتصرين " [٧٨] و شكل جديد متفق عليه لحكم المستعمرات [٧٩].

ولكي يقر هذا النظام لابد لمؤتمر اخر غير مؤتمر الصلح لاقراره ، لذا دعا الحلفاء الى عقد اجتماع لهم في مدينة سان ريمو الايطالية في نيسان عام ١٩٢٠، لاقرار الانتدابات العامة ، والذي اعطى بريطانيا حق الانتداب على العراق وشرق الأردن وفلسطين، وأعطيت فرنسا الانتداب على سوريا ولبنان، وجاء هذا التوزيع منسجما مع ما أقرته اتفاقية سايكس–بيكو مع شيء من التعديل [٨٠].

وفي اليوم التالي لتوزيع الانتدابات، أي في السابع والعشرين من نيسان ١٩٢٠، تم التوصل الى عقد اتفاق نهائي حول نفط الموصل، إذ حصلت فرنسا على ٢٥% من نفط العراق وتعهدت بالسماح لأنابيب النفط بالمرور من سوريا ولبنان الى سواحل البحر المتوسط، وجاء حصول الفرنسيين على هذه النسبة بعد مساومات استمرت قرابة أربعة سنوات[٨١].

– حصول فرنسا على نسبة من نفط الموصل

حاولت فرنسا بعد أن أدركت أن سيطرتها على الموصل باتت بعيدة المنال اثر انتهاء الحرب العالمية الأولى ودخول القوات البريطانية إلى المدينة أن تحصل على نسبة معينة من نفط الموصل، فدخلت في كانون الأول ١٩١٨ في مفاوضات مع الجانب البريطاني استمرت أكثر من أربعة أشهر أسفرت عن توقيع أول مذكرة اتفاق في الثامن من نيسان عام ١٩١٩ أطلق عليها اتفاقية لونغ – برانجية (Long-Berenger) تضمنت تسليم فرنسا حصة ألمانيا البالغة ٢٥% من رأسمال الشركة التركية للبترول في ولايتي الموصل وبغداد، وحصول بريطانيا على حق مد خط أنبوب من الموصل عبر المقاطعات الخاضعة للانتداب الفرنسي إلى البحر الأبيض المتوسط فضلا عن نقاط أخرى [٨٢]، وقد جاء في نص الاتفاقية ما يلي ((إن رأسمال الشركة سيوزع آنذاك كما يلي : الحصة البريطانية ٧٥ بالمائة، الحصة الفرنسية ٢٥ بالمائة، وإذا كان من الضروري إعطاء أية مساهمة إلى المصالح الوطنية فقد تم الاتفاق على أن يتم هذا بحد أقصى قدره ١٠ بالمائة من أسهم رأس المال الأصلي بأجزاء متساوية من الموجودات البريطانية والفرنسية.... وإذا تطلب الأمر أن يمر خط الأنابيب عبر أراضي ضمن منطقة النفوذ الفرنسي فان فرنسا تتعهد جميع التسهيلات اللازمة لحقوق العبور...)) [٨٣].

استجدت مجموعة من الخلافات حالت دون مصادقة الدولتين على الاتفاقية، فقد عارضت فرنسا مد أنابيب النفط عبر سوريا ما لم تضمن فرنسا انتدابها على سوريا ولبنان، وفي الثاني والعشرين من تموز ١٩١٩ أعلنت الحكومة البريطانية عن إلغاء الاتفاق نهائياً [٨٤].

أدركت فرنسا أن بريطانيا ستستمر في احتلالها لولاية الموصل، فشددت في مطالبها وأصرت على أن تكون حصتها من نفط العراق مساوية لحصة بريطانيا مقابل تخليها عن الولاية[٨٥]. إلاّ أن بريطانيا لم توافق على ذلك وطلبت الدخول في مفاوضات جديدة للتوصل إلى حل لهذا الموضوع [٨٦].

تمت صياغة اتفاقية النفط الجديدة في مؤتمر (سان – ريمو) يوم السابع والعشرين من نيسان ١٩٢٠، وتمت المصادقة عليها رسميا من قبل رئيسي وزراء الدولتين في اليوم التالي لويد جورد وجورج كليمنصو، وفيها تعهدت الحكومة البريطانية أن تمنح الحكومة الفرنسية أو

من ينوب عنها ٢٪ من أسهم الشركة التي تقوم باستثمار حقول نفط العراق، على أن تبقى هذه الشركة تحت سيطرة بريطانيا الدائمة، وان يسمح للحكومة العراقية أو المصالح الوطنية بالمساهمة فيها لحد عشرين بالمائة من رأس المال [٨٧]، ووافقت الحكومة الفرنسية مقابل ذلك على إنشاء خطين لأنابيب النفط والسكك الحديد، وعلى نقل النفط من مناطق نفوذها في سوريا الى موانئ شرقي البحر المتوسط [٨٨].

وهكذا حصلت فرنسا على نسبة من النفط مقابل تخليها عن ولاية الموصل لبريطانيا، فمثلت قضية النفط في العراق، والإطار الذي تمت فيه عمليات الحصول على امتيازات استثماره صورة من أبشع صور الاستغلال الاقتصادي للاستعمار الغربي في القرن العشرين، إذ تضافرت جهود الدول الاستعمارية الكبرى للاستحواذ عليه متجاهلة حقوق الشعب العراقي صاحب الحق الوحيد في ثرواته النفطية.

الخاتمة

بينت المعلومات الواردة في البحث أن الاحتلال البريطاني للموصل بعد توقيع هدنة (مودروس) مباشرة كان يعكس إلى حد كبير اهتمامها الكبير بالعراق وتطور مصالحها السياسية والإستراتيجية والاقتصادية فيه، واستعدادها للصراع مع أي قوة منافسة لها، وان كانت اقرب حليفاتها، كما هو الحال بالنسبة لخلافها مع فرنسا حول منطقة الموصل. كما توصل البحث إلى بروز قضية النفط على مسرح الأحداث الدولية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى مباشرة، وتحولها إلى العنصر الأهم في المساومة بين الدول الكبرى ومحاولة حسم صراعاتها على حساب قضايا الشعوب وآمالها القومية المشروعة، ومنها شعب العراق الذي عانى ولزمن طويل من الشركات النفطية الاحتكارية.

حقاً إن ما تقرره المعاهدات والاتفاقيات على حساب إرادة الشعوب لا يمكن أن يستمر طويلا، ولا بد للإرادة الوطنية أن تنتصر في يوما ما، وتلك هي احد ابرز دروس التاريخ.

الهوامش

1. Quoted in: P.graves, The life of sir percy, London, 1941, P.182.
2. Foreign Office, 371/2486, E.188109,from mark sykes to F.O.9 December 1915.

٣. عبد الرحمن البزاز، العراق من الاحتلال حتى الاستقرار، ط٣، بغداد، ١٩٦٧، ص٧٣؛ فاروق صالح العمر، حول السياسة البريطانية في العراق ١٩١٤-١٩٢١، بغداد، ١٩٧٨، ص١٦.

٤. احمد رفيق البرقاوي، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا ١٩٢٢-١٩٣٢، بغداد، ١٩٨٠، ١٤.

5. W.Robartson, Soldier and Statesman: 1914-1918, Vol, 2, London,1929, P.42.
6. F.I.Moberly, History of great war Based on official documents, The Campaign in Mesopotamia 1914-1918, Vol,2, London, P.11.

٧. كاظم نعمة، الملك فيصل الأول والانكليز والاستقلال، بيروت، ١٩٨٨، ص١٥.

٨. البرت م. متتشا شفيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، تعريب هاشم صالح التكريتي بغداد، ١٩٧٨، ص١٤٨.

٩. فيليب ايرلندا، العراق: دراسة في تطوره السياسي، تعريب جعفر الخياط، بيروت، ١٩٤٨، ص٢٦٦.

10. C.E.Call Well, The Life of sir Stanley Maude, London, 1920, P.22.
11. F.Moberly, OP.Cit, Vol,3, PP.125-126.

١٢. ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٥٠، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي، ج١، بغداد، ١٩٨٨، ص١٥٣.

١٣. ينظر نص المنشور في: فيليب ايرلند، المصدر السابق، ص٢٥٢-٢٥٣.

١٤. محمد عزة دروزة، الوحدة العربية، بيروت، ١٩٥٧، ص٢٤٦.

١٥. فاروق صالح العمر، المصدر السابق، ص٢١.

١٦. تحسين العسكري، مذكراتي عن الثورة العربية العراقية، ج١، بغداد، ١٩٣٦، ص٧٩-٨٠.

١٧. عبد الله النفيسي، دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث، بيروت، ١٩٧٣، ص١١٠.

18. E.Candler, The long Road to Baghdad, London, 1919, P.285.

١٩. ستيفن همسلي لونكريك، المصدر السابق، ص١٥٥.

٢٠. فاضل حسين، مشكلة الموصل ،ط٣، بغداد، ١٩٧٧، ص٩ ر؛ محمد امين العمري،تاريخ حرب العراق خلال الحرب العظمى سنة ١٩١٤-١٩١٨ ،ج٣ بغداد ،١٩٣٥ ،ص ص ٢٧٢-٢٧٣.

٢١. شكري محمود نديم ، حرب العراق ١٩١٤- ١٩١٨، ط٥، بغداد ،١٩٦٦،ص١٩٩

٢٢. إبراهيم خليل احمد،ولاية الموصل، دراسة في تطوراتها السياسية ١٩٠٨-١٩٢٢ ،رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة بغداد، ١٩٧٥،ص٣١٧.

٢٣. نقلاً عن : رغيد الصلح، حرب بريطانيا والعراق ١٩١٤-١٩٩١، بيروت، ١٩٩٤، ص٤٥.

٢٤. محمد طاهر العمري، تاريخ مقدرات العراق السياسية، ج١، بغداد، ١٩٢٥، ص٤٧؛ عبد العزيز القصاب، من ذكرياتي، بيروت، ١٩٦١، ص١٩٢-١٩٣؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج١، صيدا، ١٩٦٦، ص٣٣-٣٤.

٢٥. ستيفن همسلي لونكريك، المصدر السابق، ص١٤٥.

٢٦. المصدر نفسه، ص١٥٦.

27. H.N.Howard, The Partiton of Turkey, Lobdnn 1932, P.210.

٢٨. تنظر الشروط في : إبراهيم خليل احمد، المصدر السابق، ص٣١٨-٣١٩.

٢٩. عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص٣٤.

٣٠. المصدر نفسه، ص٣٤.

31. H.Kumar, India and the gulf ragion 1858-1907, London 1922) P,24.

٣٢. عن هذا الموضوع يراجع:زكي صالح، بريطانيا والعراق حتى عام ١٩١٤ دراسة في التاريخ الدولي والتوسع الاستعماري، بغداد، ١٩٦٨، ص١٨٥-١٩٥ ؛

H.Kumar, India and the gulf region 1858-1907, Bombay 1965, P.14.

٣٣. ينظر: فلاديمير.ب. لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، تعريب عفيفة البستاني، موسكو، د.ت، ص١٣٨-١٤٥؛ جوزف حجار، أوربا ومصير الشرق العربي، تعريب بطرس حلاق وماجد نعمه، بيروت، ١٩٧٦، ص٩١ ؛

34. B.Pusch Britain and the Arabs 1914-1921, Berkely 1971, P.36.

٣٥. صالح خضر محمد الدليمي، الدبلوماسيون البريطانيون في العراق ١٨٣١-١٩١٤، دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٩٦، ص٨٣.

36. India Office Records L/P& S/10/56, from the Ambassabor in Istanbul to F.O, 2March 1906.

37. Ibid.

٣٨. للتفصيل عن الاتفاقية يراجع:

J.Toynbce, The Western Question in Greece and Turkey, London, 1922, P.51-55; A.Anderson, Great Powers and Near and Middle East Documents, London, 1977, P.162-164.

٣٩. وثائق عصبة الأمم، التقرير الذي رفعته البعثة المؤلفة وفقا لقرار المجلس في ٣٠ أيلول ١٩٢٤، بغداد، ١٩٢٤، ص٢٤.

40. J.Nevakivi, Britain, France and the Arab Middle east 1914-1920, London, 1969, P.48.

٤١. ينظر، خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨-١٩٢٠، القاهرة، ١٩٧١، ص٤٤.

٤٢. نقلاً عن : سليمان موسى، الثورة العربية الكبرى، وثائق وأسانيد مع شروح وإيضاحات، عمان، ١٩٦٦، ص٨٣.

43. D.L.George, The Truth about the peace, Vol.II, London, P.1038.

٤٤. عبد الفتاح إبراهيم، على طريق الهند، بغداد، ١٩٣٥، ص٣١٧.

٤٥. راشد البراوي، حرب البترول في الشرق الأوسط، القاهرة، ١٩٥٣، ص١٢٢.

٤٦. إبراهيم خليل احمد، تاريخ الوطن العربي الحديث والمعاصر، الموصل، ١٩٨٧، ص١٠٠.

47. E.Main, Iraq from Mondate to Independence, London, 1935, P.61.

٤٨. سليمان موسى، المصدر السابق، ص٣٤٤.

٤٩. عبد الفتاح إبراهيم، المصدر السابق، ص٣١٧.

٥٠. محمد عزيز، النظام السياسي في العراق، بغداد، ١٩٥٤، ص٥٥

51. L-George, OP.Cit, Vol.II.P.1091.

٥٢. ينظر، طه الهاشمي، حرب العراق، بغداد، ١٩٤٦، ص٢٢٩؛ شكري محمود نديم، حرب العراق ١٩١٤-١٩١٨، بغداد، ١٩٦٤، ص٢١٦-٢١٨.

53. Quoted in: A.Mohr, The oil War, London, 1925, P.107.

54. Ibid.

55. F.Deiaise, Oil, its influen on politics, London, 1922, P.2.

56. Ibid, P.91.

٥٧. كاظم نعمة، المصدر السابق، ص١٩.

٥٨. مقتبس من، المصدر نفسه، ص١٩.

٥٩. جورج لنشوفسكي، البترول والدولة في الشرق الأوسط، تعريب نجدة هاجر وإبراهيم عبد الستار، بيروت، ١٩٦١، ص٢١-٢٢.

60. L.J.Gordon, American relations With Turkey 1830-1930, Philadelphia 1932, P.258.

61. Ibid.

٦٢. كمال مظهر احمد، أضواء على قضايا دولية في الشرق الأوسط، بغداد، ١٩٧٨، ص٣٨.

63. L.George, OP.Cit, P.1025.

64. Ibid.

65. Ibid, P.1026.

٦٦. هنري فوستر ،نشاة العراق الحديث، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي ،ط١ ،عمان، ٢٠٠٦ ،ص١٤٧.

٦٧. نقلا عن سليمان موسى، المصدر السابق، ص٤٢٧.

٦٨. كمال مظهر احمد، المصدر السابق، ص١٥٠.

69. L.George, OP.Cit, P.1038.

٧٠. اندره نوشي، الصراعات البترولية في الشرق الاوسط ، ترجمه عن الفرنسيه اسعد محفل ، بيروت، ص ص ١٢-١٣ ؛ ويشير فاضل حسين أن كليمنصو وافق على نقل ولاية الموصل إلى منطقة نفوذ بريطانيا بثلاثة شروط كان أولها أن تنال فرنسا حصة من نفط الموصل، للتفاصيل ينظر فاضل حسين، مشكلة الموصل، ط٣، بغداد، ١٩٧٧، ص٨-٩.

٧١. عبد الرحمن الشهبندر، فيصل بن الحسين ، مجلة المقتطف،القاهرة، العدد٣، السنة ٨٣، ١١تشرين الأول ١٩٣٣، ص٢٦١.

٧٢. جان بيشون، بواعث الحرب العالمية الأولى في الشرق الأدنى، تعريب محمد عزة دروزة، بيروت، ١٩٩٤، ص٥.

٧٣. محمد عزيز، المصدر السابق، ص٥٦.

٧٤. عن هذا المؤتمر يراجع :

F.L.Benns, Europe since 1914, New York 1945, PP.100-101.

٧٥. يقصد بهم رؤساء وفود الولايات المتحدة (ودرو ولسن) وبريطانيا (لويد جورج) وفرنسا (جورج كليمنصو) وايطاليا (فيتوريو اولاندو).

٧٦. من الشخصيات السياسية البارزة في اتحاد جنوبي إفريقيا، تسنم مناصب وزارية مختلفة، منح في عام ١٩١٤ لقب (مارشال) في الجيش البريطاني، اشترك في مؤتمر صلح باريس واسهم في وضع ميثاق عصبة الأمم واقترح فكرة الانتداب عنه، ينظر : F.L.Benns, OP.Cit, P.105.

٧٧. مجيد خدوري، تحرير العراق من الانتداب، بغداد، مطبعة العهد، ١٩٣٥، ص١ ؛ كمال مظهر احمد، المصدر السابق، ص٧٣.

٧٨. كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، تعريب نبيه أمين فارس ومنير بعلبكي، ط٢، ج٥، بيروت ١٩٥٦،ص٩٥.

٧٩. كمال مظهر احمد، المصدر السابق، ص٧٤.

٨٠. إبراهيم خليل احمد، تاريخ الوطن العربي الحديث والمعاصر، ص١١١.

٨١. راشد البراوي، حرب البترول في العالم، ط١، القاهرة، ١٩٦٨، ص ١٧٨ وللمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع ينظر، ماجد عبد الله جابر التميمي، العراق والسياسة الفرنسية في المشرق العربي ١٩٢١-١٩٤٦، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ، ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٤، ص٤٠-٥٣.

٨٢. إبراهيم شريف، الأطماع الاستعمارية في الشرق الأوسط، ج٢، القاهرة، د.ت، ص٢١٢ ؛ فاضل حسين، المصدر السابق، ص٩-١٠.

٨٣. للاطلاع على النص الأصلي للاتفاقية ينظر : قاسم احمد العباس "اتفاقيات النفط" مجلة النفط والتنمية، السنة الثانية، العدد ٨، ايار ١٩٧٧، ص ١٦٩-١٧١.

٨٤. نوري عبد الحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ١٩٢٥-١٩٥٢، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٧٩، ص٣١.

85. L.George, OP.Cit, P.1100-1101.

٨٦. ماجد عبد الله التميمي، المصدر السابق، ص٤٨.

87. H.W.V.Temperley, A History of the peace conference of paris, Vol, VI, London, 1969, P.603-605.

٨٨. ٨٨. المصدر نفسه ، ص ٦٠٥ ؛ هارفي اوكونور ، الأزمة العالمية في البترول ، ترجمة عمر مكاوي ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص٣٧٢.